

السبب لما كان وكيل المدعي يطالب بإلزام الجهة المدعى عليها بأن تصرف الموكله مبلغاً وقدره (٤٨,٠٠٠) ثمانية وأربعون ألف ريال نظير تكليفه بتدريس (٤٨) وحدة في عام ١٤٣٥هـ؛ مما ينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الإدارية بديوان المظالم استناداً إلى المادة الثالثة عشرة فقرة (د) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ باعتبارها من العقود الإدارية؛ حيث إنه وإن كان ليس هناك عقد محرر بين الطرفين إلا أنه قد التقت إرادة الطرفين بالإيجاب والقبول، وليس ذلك محل خلاف بين المتنازعين، كما أنها من اختصاص الدائرة مكانياً وفقاً للمادة الثانية من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ ، ونوعياً بموجب قواعد توزيع الدعاوى الصادرة بقرار رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (٤٤) لعام ١٤٣٦هـ ، وفيما يخص القبول الشكلي للدعوى، فإن الثابت للدائرة من أوراق القضية أنه تم تكليف المدعي بتاريخ ١٧ / ٨ / ١٤٣٥هـ حتى تاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٤٣٥هـ ، وقد أقام المدعي هذه الدعوى أمام هذه المحكمة بتاريخ ٩ / ٣ / ١٤٣٨هـ ؛ وبالتالي فإن دعواه تكون مقبولة من حيث الشكل لكونه تقدم بها خلال الأجل النظامي المحدد بعشر سنوات لسماع الدعوى من تاريخ نشوء الحق المدعى به طبقاً لما نص عليه نظام المرافعات أمام الديوان. وفيما يخص نظر هذه الدعوى موضوعاً ؛ فإن الثابت من مستندات القضية أن المدعي يطالب بصرف مستحقاته عن عدد الوحدات التي عملها على أساس (١٠٠٠) ريال لكل النظام، جاءت بعد تكليفه، والثابت من مستندات الدعوى أن المدعي كلف في ١٧ / ٨ / ١٤٣٥هـ حتى ٢٢ / ١٠ / ١٤٣٥هـ بقدر (٤٨) وحدة تدريسية حسب ما جاء في قرار المدعي عليها الصادر بتاريخ ١٧ / ٨ / ١٤٣٥هـ ، وصدر قرار مجلس القضاء الأعلى بترقية المدعي بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٤٣٥هـ ، وبناءً عليه صدر الأمر الملكي بتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٤٣٥هـ مما تنتهي معه الدائرة إلى أن حالة المدعي مندرجة تحت الفقرة (١) من المادة (١٠١) ومن في حكمهم، والتي نصت على أنه: "يصرف لمن يستعان بهم من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في إلقاء الوحدات التدريسية المنهجية المعتمدة ضمن الخطط الدراسية مكافأة عن كل وحدة تدريسية وفق ما يأتي: 1- الوزراء ونوابهم وأصحاب (٠٠٠) ريال. الممتازة، ولما كان وكيل المدعي حصر دعوى موكله بإلزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ وقدره (٤٨,٠٠٠) ثمانية وأربعون ألف ريال، ثم قرر بعد ذلك أن موكله استلم (٤٤,٤٠٠) أربعة وأربعين ألفاً وأربعمئة ريال، فإن الدائرة تنتهي إلى الحكم بإلزام ديوان المظالم الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ وقدره (٤٤,٤٠٠) أربعة وأربعون ألفاً وأربعمئة ريال. وأما احتجاج المدعى عليها بأن الأمر الملكي بترقية المدعي جاء بعد قرار تكليفه فهو احتجاج غير صحيح؛ ذلك أنه وإن كان الأمر الملكي صدر بعد قرار التكليف إلا أنه اعتبر ترقية المدعي من تاريخ ١٣ / ٣ / ١٤٣٣هـ ، ثم إن قرار المجلس بترقية المدعي جا قبل تكليفه بالعمل مما تنتهي معه الدائرة إلى حكمها المبين أدناه. لذلك حكمت الدائرة بإلزام جامعة القصيم بأن تصرف لـ (٠. مبلغاً وقدره ٤٠٠) أربعة وأربعون ألفاً وأربعمئة ريال.